

Distr.: General
21 December 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة

بالنظر إلى أن فترة ولايتي بصفتي رئيس الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح توشك على الانتهاء، أود أن أشاطركم بعض الأفكار من أجل الاستفادة مما اكتسبناه من خبرات. ويسرنا أن نرى الاهتمام الكبير والمتزايد بمحنة الأطفال المتضررين من النزاعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في مجلس الأمن. وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بتجنيد الأطفال وكيفية حماية حقوق الأطفال في بعض اتفاقات السلام (مثلا في كولومبيا). وقد أبرمت خطط عمل وجرى اعتماد استنتاجات هامة.

ومن المؤسف أننا شهدنا أيضا تجاهلا مستمرا، ومتفاقما أحيانا، للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حدوث زيادة في الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال في العديد من النزاعات حول العالم. ويتضرر نحو ٣٥٠ مليون طفل من النزاعات المسلحة اليوم، وما نفعله لحمايتهم بعيد جدا من أن يكون كافيا. وهذا الواقع يتطلب مشاركة أقوى في الأمم المتحدة، في الميدان وفي المقر على السواء، في الحوارات مع الدول الأعضاء وفي مجلس الأمن.

إن الكيفية التي يُعامل بها الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة تؤثر على مستقبلهم ومستقبل مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. وسوف يؤدي جعل الأطفال في مأمن من أسوأ آثار الحروب إلى تحسين فرص منع نشوب جولات جديدة من النزاع والحفاظ على السلام في المستقبل. وبناء على خطة الوقاية التي وضعها الأمين العام، فإن الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني في حاجة إلى القيام بالمزيد لتعزيز الصلات القائمة بين حماية الطفل وحقوق الطفل، من ناحية، ومنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، من ناحية أخرى.

ويبين اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، بعدد قياسي من المشاركين في تقديم مشروع القرار بلغ ٩٨ مشاركا، الدعم الواسع القائم لجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح. والآن يجب أن يترجم هذا القرار إلى واقع ملموس.

ويقوم الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح باعتماد الاستنتاجات بكفاءة في غضون فترة شهر أو شهرين، كما يقوم بزيارات ميدانية منتظمة. ومجدونا الأمل في أن نكون قد تركنا قاعدة صلبة للرئيس المقبل وأعضاء المجلس الآخرين للاستفادة منها.



بيد أن الطموح داخل الفريق العامل وحده لا يكفي. فهناك حاجة إلى تغيير كبير في الطريقة التي يتعامل بها مجلس الأمن مع الأطفال والنزاع المسلح في عمله اليومي. إذ يتعين وضع حقوق الأطفال في صميم جميع قرارات المجلس ومداولاته، عند الاقتضاء. ولا بد من العمل المتسق دون تعرض سياسي. فمحنة الأطفال في الجمهورية العربية السورية تبعث على القلق بالقدر نفسه الذي تبعته معاناة الأطفال في جنوب السودان، أو ميانمار، أو اليمن. ويجب أن تكريس الموارد لوضع الخبراء المؤهلين في الميدان، بما يشمل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويجب تزويد أفرقة الأمم المتحدة القطرية بالموارد لتشتمل على خبرة في مجالي الرصد والإبلاغ. كما يجب توفير الموارد الكافية لوضع البرامج.

وفي حين أن مجلس الأمن يمكن أن يكون منقسما إزاء بعض المسائل، فإن أحد الأشياء التي نتفق عليها جميعا هو حماية الأطفال من ويلات الحرب. وبالبناء على هذه الوحدة، يحدوني الأمل في أن يتسنى تحقيق المزيد من التقدم في السنوات المقبلة من أجل إحداث تغيير حقيقي بالنسبة للأطفال في البلدان المتضررة من النزاع.

وبغية الاستفادة من الزخم وترجمة الالتزامات السياسية إلى عمل حقيقي وهادف من أجل الأطفال الذين نسعى إلى حمايتهم، أود أن أعرب عن بعض الأفكار الموجزة أدناه.

تعميم إدراج بند جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح في عمل مجلس الأمن

- من المهم عدم "إحالة" جدول الأطفال والنزاع المسلح إلى الفريق العامل، كما لا ينبغي اعتبار رئيس الفريق العامل "منسقا" لشؤون الأطفال والنزاع المسلح في مجلس الأمن. إذ يحتاج جدول الأعمال إلى الدعم القوي من جميع أعضاء المجلس وإلى اتخاذ المبادرات في هذا الصدد منهم جميعا.
- ينبغي ألا نكتفي بوضع موضوع الأطفال والنزاع المسلح في جدول أعمال مجلس الأمن خلال جلسات المناقشة المفتوحة، بل ينبغي أيضا أن يثار ويناقش في جميع السياقات الجغرافية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، خلال رئاستنا للمجلس في شهر تموز/يوليه، قمنا بتنظيم الاجتماع الشهري للشؤون الإنسانية بشأن الجمهورية العربية السورية مع التركيز على الأطفال والنزاع المسلح، ودعونا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح للمشاركة بصفتها متحدثة خاصة.
- ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل الدعوة إلى تقديم البند المسمى "أي مسائل أخرى" في ما يتعلق بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك من أجل الإحاطات التي تقدمها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في أعقاب زيارتها الميدانية.
- يتسم تفعيل جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح في جميع مراحل عمل مجلس الأمن بأهمية أساسية، لا سيما عن طريق اعتماد منظور لحماية الأطفال في عمليات تجديد الولايات، وفي بيانات رئيس مجلس الأمن والقرارات الأخرى ذات الصلة.
- يتوقف الأمر على قيام جميع أعضاء مجلس الأمن بضمان متابعة الاستنتاجات التي اعتمدها الفريق العامل وجعل هذه الشواغل جزءا أساسيا من الرسائل التي توجه خلال زيارات المجلس

الميدانية إلى المناطق المتضررة من النزاع، في جملة أمور. فهذا ليس عمل رئيس الفريق العامل وحده.

- يتعين أيضا إعطاء المستشارين المعنيين بحماية الأطفال الموارد الملائمة للاضطلاع بعملهم الهام في بعثات الأمم المتحدة.

منع نشوب النزاعات، والأطفال والنزاع المسلح: تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢٧ (٢٠١٨)

ركز مجلس الأمن، في قراره ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، على توضيح الكيفية التي يتضمن بها نشاط منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح بصفته جزءا لا يتجزأ منه. وفيما يلي بعض الأفكار بشأن كيفية المضي قدما بتنفيذه.

- أولا، كثيرا ما يتم إغفال احتياجات الأطفال عند التفاوض على السلام. ولتوفير الأدوات اللازمة للجهات الفاعلة المشاركة في عمليات الوساطة والسلام، واستجابة للطلب الوارد في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ (S/PRST/2017/21)، أعلن كل من الأمين العام ورئيس وزراء السويد، ستيفان لوفن، في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، الشروع رسميا في تنفيذ عملية لوضع توجيهات عملية بشأن إدماج مسائل حماية الطفل في عمليات السلام. وهذه العملية هي عملية مستمرة تحتاج إلى المتابعة.
- ثانيا، حدد مجلس الأمن، في قراره ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، إطارا لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة. وسيكون التحالف العالمي من أجل إعادة الإدماج عاملا أساسيا في تنفيذ الإطار.
- ثالثا، أقر مجلس الأمن، في قراره ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، بضرورة حصول جميع الفتيات والفتيان على التعليم والرعاية الصحية، بما في ذلك الصحة العقلية، في حالات النزاع، ولذلك، فإننا جميعا في حاجة إلى مضاعفة جهودنا للتأكد من أن يصبح ذلك حقيقة واقعة، بسبل منها الطلب إلى الأمانة العامة الإبلاغ عن ذلك في النزاعات ذات الصلة.
- رابعا، ميز مجلس الأمن للمرة الأولى، في قراره ٢٤٢٧ (٢٠١٨)، بين الفتيات والفتيان، وبين أن احتياجاتهم وأوجه ضعفهم مختلفة. ويتعين على المجلس أن يكفل مراعاة شؤون الطفل والاعتبارات الجنسانية في العمليات التي يأذن بها المجلس والمتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبإصلاح قطاع الأمن.
- خامسا، يرتبط جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح في القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨) بأهداف التنمية المستدامة. وبغية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب علينا أن نكفل عدم ترك أي طفل خلف الركب، واستكشاف الصلات القائمة بين جدول الأعمال والتنمية.
- سادسا، ذكر مجلس الأمن للمرة الأولى، في أحد قراراته، المبدأ المحوري المتمثل في أنه يتعين أن يعامل الأطفال المتضررون من النزاعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول. ونحن في حاجة إلى اعتماد منظور واضح يراعي حقوق الطفل في المناقشات التي تجري في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

- أخيراً، يمكن للفريق العامل الاضطلاع أيضاً بدور أكبر في مجال الوقاية، لا سيما من خلال الإنذار المبكر والمذكرة الأفقية العالمية. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٧، دعونا، ومعنا فرنسا، إلى عقد جلسة تحت بند "أي مسائل أخرى" في مجلس الأمن بشأن حالة الأطفال في مقاطعة كاساي، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، عقب إحاطة تقوم على المذكرة المقدمة إلى الفريق العامل. وشكل ذلك مثالا جيدا للكيفية التي يمكن بها نقل مسألة من الفريق العامل إلى المجلس.

الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح

- ينبغي أن يكون الفريق العامل قادرا على اعتماد ستة إلى سبعة استنتاجات على الأقل سنويا. وينبغي للرئيس أن يقرر، بالتشاور مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، بشأن خطة عمل سنوية بحيث يمكن للفريق العامل أن يعد المقدمة لستة إلى سبعة تقارير سنويا.
 - يمكن زيادة تعزيز المتابعة بزيادة وتيرة استخدام التداول بالفيديو وسائر المعلومات المستكملة الواردة من الميدان والبيانات الصحفية. وينبغي دعوة منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأفرقة القطرية إلى حضور المزيد من جلسات المتابعة المنتظمة بعد اعتماد الاستنتاجات لتقديم معلومات مستكملة إلى الفريق العامل، ربما خلال ٦ شهور أو ١٢ شهرا بعد اعتماد الاستنتاجات الجديدة. ويمكن أيضا دعوة البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى لحضور جلسات المتابعة.
 - إضافة إلى ذلك، ينبغي الاستمرار في ممارسة عقد الاجتماعات المشتركة مع لجان الجزاءات ذات الصلة.
 - نظرا لضرورة الزيارات الميدانية، فإننا نوصي بإجراء زيارة ميدانية واحدة سنويا. وعلى نحو مثالي، ينبغي أن يكون توقيت الزيارات مع المشاركات والزيارات الأخرى، مثل التفاوض بشأن استنتاجات الفريق العامل والزيارات التي تقوم بها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.
 - للأسف، يعني عدم وجود ميزانية للزيارات الميدانية التي يقوم بها الفريق العامل أن من الصعب على العديد من أعضاء مجلس الأمن الانضمام إليها. ونشجع الرئيس المقبل على مواصلة المناقشات بشأن كيفية حل هذه المسألة.
- وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أولوف سكوغ

السفير فوق العادة والمفوض

الممثل الدائم